

تقرير موجز: في اليوم الدولي للمرأة... المرأة السورية لا تزال تعاني من أسوأ أنماط الانتهاكات

مقتل ما لا يقل عن 28316 أنثى وما لا
يقل عن 9668 أنثى لا تزالن قيد الاعتقال
أو الاختفاء القسري

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الأحد 8 آذار 2020

المحتوى:

أولاً: المقدمة.

ثانياً: تسع سنوات من الانتهاكات المستمرة بحق المرأة السورية.

ثالثاً: حصيلة أبرز الانتهاكات بحق المرأة السورية وفقاً لقاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: المقدمة:

يعتبر الحراك الشعبي والمطالبة بتغيير سياسي في بلد مثل سوريا محكوم بنظام استبدادي طويل الأمد متحكم عبر أجهزته الأمنية الواسعة الانتشار بأدق تحركات الشعب، يعتبر ذلك تحدياً كبيراً وعملاً بطولياً من قبل المجتمع تجاه السلطة، وسوف يحمل معه بدون شك ظروفاً قاسية وتحديات مخيفة، وتتضاعف هذه الظروف والتحديات بعد تحول الحراك الشعبي إلى نزاع مسلح داخلي، وتزداد وطأة هذه التحديات على المرأة بشكل خاص ضمن هذا المجتمع، وذلك نظراً لظروف اقتصادية واجتماعية تحكم المجتمع السوري، ولا أعتقد أننا نبالغ إذا قلنا أن المرأة السورية التي انخرطت في مسار التغيير السياسي قد عرضت نفسها لأنماط الانتهاكات ذاتها، التي مارسها النظام السوري بحق الرجل منذ الأيام الأولى للحراك الشعبي، وعلى الرغم من ذلك فإن ذلك لم يمنعها من أن تساهم في الحراك بشكل فعال وحيوي، وبالتالي أن تدفع أثماناً باهظة في المسيرة نحو الديمقراطية والكرامة وحقوق الإنسان، وبناءً على هذا فقد تعرضت المرأة السورية للقتل والاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري، والتعذيب، والعنف الجنسي، والتشريد القسري، وغير ذلك من قائمة الانتهاكات الطويلة التي ارتكبت في ظل النزاع السوري، ولم تقتصر تلك الممارسات على النظام السوري وحده بل امتدت لتشمل بقية الأطراف، وإن اختلف الحجم والنوع، وكانت هناك معاناة وتحديات من أشكال مختلفة في المناطق التي سيطرت عليها التنظيمات الإسلامية المتطرفة كالتضييق على حرية اللباس والتنقل والتعبير، وكذلك تحديات مختلفة في مناطق سيطرة قوات حزب الاتحاد الديمقراطي (pyd)، وفي مناطق سيطرة المعارضة المسلحة.



يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”على الرغم من حساسية الانتهاكات بحق المرأة والتنديد الواضح لنصوص القانون الدولي بها، نلاحظ فشلاً تاماً في تطبيق حماية للمرأة في سوريا من قبل مجلس الأمن أولاً، ومن المجتمع الدولي ثانياً، كما أنّ كثيراً من الانتهاكات بحق المرأة، والتي بلغت حد الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب لم تحصل على المستوى الكافي من التنديد والإدانة وممارسة الضغوطات الاقتصادية والسياسية الكافية للتخفيف منها على الأقل في حال فشل إنقاذها“

ثانياً: تسع سنوات من الانتهاكات المستمرة بحق المرأة السورية:

بدأت الانتهاكات الفظيعة بحق المرأة السورية منذ تسع سنوات، وتصاعدت بشكل تدريجي وبلغت حدّ الجرائم ضدّ الإنسانية في عدد من تلك الانتهاكات التي ارتكبتها النظام السوري بشكل أساسي مثل: القتل والإخفاء القسري والتعذيب، لكن الأسوأ كان هو استمرار تلك الانتهاكات على مدى الأشهر والسنوات الماضية؛ ما شكّل إهانة غير مسبوقة للمرأة في يومها العالمي وبقية أيام العام، وذلك لأن انتهاكات بمستوى جرائم ضد الإنسانية تمارس بحقها طيلة تلك السنوات ولا تزال، وزعزعت استقرار المجتمع السوري بشكل كامل، وعجز مجلس الأمن الدولي عن اتخاذ أي إجراء حازم لوقفها، وكذلك المجتمع الدولي والدول الحضرية، بل إننا لم نشهد ما تستحقه المرأة السورية من مناصرة ومساعدة من قبل الغالبية العظمى من المنظمات النسوية حول العالم التي أسس العديد منها بغرض حماية المرأة وتوعيتها ومناصرة حقوقها وكرامتها.

لقد تدهورت حقوق المرأة السورية الأساسية على جميع المستويات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية بسبب ممارسات عنيفة من قبل أطراف النزاع المسلح الداخلي كافة، وصحيح أنّ فئات المجتمع السوري كافة قد تأثرت من تداعيات النزاع إلا أن المرأة كانت الأشد تأثراً؛ نظراً لما تحمله من مسؤوليات أولاً، ولوضعها الاجتماعي والصحي ثانياً، كما تعرضت الإناث في سوريا -طفلات وبالغات- لمختلف أنماط الانتهاكات من القتل خارج نطاق القانون والاعتقال التعسفي، والتعذيب، والإعدام، والاختفاء القسري، والعنف الجنسي، والتشريد القسري، والحصار، والحرمان من الرعاية الصحية والخدمات الأساسية، ووصلت العديد من هذه الانتهاكات وخاصة القتل والتعذيب والإخفاء القسري إلى معدلات هي الأسوأ في العالم. ولم تقع النساء والفتيات السوريات ضحايا للنزاع بشكل عارض، بل كنّ وعلى نحو كبير مستهدفات بشكل مباشر، حيث تم استهدافهن إما بسبب مساهمتهم الفعالة في العمل الاجتماعي والإنساني، والسياسي، والحقوقى، والإغاثي، والطبي، والإعلامي، أو لمجرد كونهنّ إناثاً؛ بهدف تهميشهن وكسرهن ولقمع المجتمع وترهيبه من عواقب مناهضته للسلطات؛ لما تحتله المرأة من مكانة في المجتمع السوري مرتبطة بأعراف ومعتقدات. وتعرضت المرأة لأنماط أخرى من الانتهاكات فعانت من التضييق والتقييد في حرية العمل والتعليم واللباس والتعبير، والحصول على الرعاية الصحية المناسبة



في المناطق التي سيطر عليها تنظيم داعش وهيئة تحرير الشام بشكل أساسي، كما عانت من التجنيد الإجباري في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، ومن الملاحقة والتهديد والترهيب والابتزاز في بعض المناطق الخاضعة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة. كما عانت من فقدان المعيل والعيش في ظروف معيشية قاهرة في ظلّ النزوح والتزويج المبكر والقسري.

وفرضَ النزاع المسلح الداخلي على السوريات تغييراً ثقيلاً، فقد تسببت الحصيلة المرتفعة من حيث القتل والاختفاء بحق الرجال في المجتمع، في انتقال عبء إضافي إلى المرأة، حيث ارتفعت نسبة الأسر التي تُعيلها السيدات، وبالتالي لعبت السيدات دوراً جديداً يُضاف إلى أدوارهنّ الاعتيادية، وخضعت بالتالي إلى ظروف مرّكة يصعب التأقلم معها؛ لأنها تفوق في كثير من الأحيان قدراتها وإمكاناتها المادية والمعنوية، ومع غياب الأمن والرعاية الاجتماعية بسبب فقدان الزوج أو الأخ بشكل أساسي وشلل العملية التعليمية بالنسبة لأطفالها أو إخوانها الصغار؛ فقد انعكس كل ذلك بشكل كارثي على الجانب النفسي؛ ومما زاد من المعاناة عدم وجود منظمات مختصة في رعاية ودعم المرأة السورية بشكل كافٍ داخل سوريا أو في بلدان اللجوء.

ثالثاً: حصيلة أبرز الانتهاكات بحق المرأة السورية وفقاً لقاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

بمناسبة اليوم الدولي للمرأة الذي يوافق اليوم الـ 8 من آذار من كل عام نقوم في هذا التقرير الموجز بتحديث حصيلة أبرز الانتهاكات التي تعرّضت لها المرأة السورية وفق ما سجّلناه في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2020 وتُشير هذه الحصيلة إلى أنّ الانتهاكات بحقها لا تزال مستمرة، وأنّ ما تعاني منه المرأة السورية لا يزال هو الأقسى في العالم في كثير من النواحي، وتُمثّل هذه البيانات الحدّ الأدنى في ظلّ الصعوبات التي تواجه عمليات التوثيق.

ألف: القتل خارج نطاق القانون:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 28316 أنثى على يد أطراف النزاع الرئيسة الفاعلة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2020، توزعت حسب الجهات الرئيسة الفاعلة على النحو التالي:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية): 21933 أنثى يتوزعن إلى 10021 أنثى طفلة و11912 أنثى بالغة.
- القوات الروسية: 1578 أنثى يتوزعن إلى 610 أنثى طفلة و968 أنثى بالغة.



- تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية): 980 أنثى يتوزعنَ إلى 394 أنثى طفلة و586 أنثى بالغة.
- التنظيمات الإسلامية المتشددة:
 - هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة): 81 أنثى يتوزعن إلى 5 أنثى طفلة و76 أنثى بالغة.
- فصائل في المعارضة المسلحة: 1307 أنثى يتوزعنَ إلى 433 أنثى طفلة و874 أنثى بالغة.
- قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي): 250 أنثى يتوزعنَ إلى 92 أنثى طفلة و158 أنثى بالغة.
- قوات التحالف الدولي: 959 أنثى يتوزعن إلى 303 أنثى طفلة و656 أنثى بالغة.
- جهات أخرى: 1228 أنثى يتوزعنَ إلى 437 أنثى طفلة و791 أنثى بالغة.

باء: الاحتجاز التّعسفي والاختفاء القسري:

بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإن ما لا يقل عن 9668 أنثى لا يزلن قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2020، يتوزعنَ حسب الجهات الرئيسة الفاعلة على النحو التالي:

- قوات النظام السوري: 8156 أنثى يتوزعنَ إلى 243 أنثى طفلة و7913 أنثى بالغة.
- تنظيم داعش: 249 أنثى يتوزعنَ إلى 24 أنثى طفلة و225 أنثى بالغة.
- التنظيمات الإسلامية المتشددة:
 - هيئة تحرير الشام: 29 أنثى بالغة
- فصائل في المعارضة المسلحة: 851 أنثى يتوزعنَ إلى 68 أنثى طفلة و783 أنثى بالغة.
- قوات سوريا الديمقراطية: 383 أنثى يتوزعنَ إلى 214 أنثى طفلة و169 أنثى بالغة.

جيم: التعذيب:

بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإن ما لا يقل عن 90 أنثى قد قتلنَ بسبب التعذيب على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2020، يتوزعنَ حسب الأطراف الرئيسة الفاعلة على النحو التالي:



- قوات النظام السوري: 72 يتوزعنَ إلى 27 أنثى طفلة، و45 أنثى بالغة
- تنظيم داعش: 14 أنثى بالغة
- فصائل في المعارضة المسلحة: 1 أنثى بالغة
- قوات سوريا الديمقراطية: 2 أنثى بالغة
- جهات أخرى: 1 أنثى بالغة

دال: العنف الجنسي:

تُشير تقديرات الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى ارتكاب أطراف النزاع الفاعلة في سوريا ما لا يقل عن 11523 حادثة عنف جنسي منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2020، توزعت حسب الجهات الفاعلة على النحو التالي:

- قوات النظام السوري: 8013 حادثة عنف جنسي، بينها قرابة 871 حادثة حصلت داخل مراكز الاحتجاز، وما لا يقل عن 443 حالة عنف جنسي لفتيات دون سن الـ 18 عاماً.
- تنظيم داعش: 3487
- فصائل في المعارضة المسلحة: 11
- قوات سوريا الديمقراطية: 12

رابعاً: استنتاجات وتوصيات:

- إنَّ اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين لها لعام 1977 ينصون بشكل واضح على حماية النساء من التَّهجم على شرفهن وإهانات الكرامة الشخصية والمعاملة المهينة والمذلة، وتُشكِّل ممارسات النظام السوري وأطراف النزاع الأخرى انتهاكاً صارخاً لاتفاقيات جنيف ولأحكام القانون الدولي.
- لقد وافقت الدول بالإجماع في قمة عام 2005 على مسؤولية كل دولة عن حماية سكانها من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، إن هذه المسؤولية تستلزم منع هذه الجرائم، ومنع التحريض على ارتكابها بكافة الوسائل الممكنة، وعندما تخفق الدولة بشكل واضح في حماية سكانها من الجرائم الفظيعة، أو تقوم هي بارتكاب هذه الجرائم كما في حالة النظام السوري، فإن من مسؤولية المجتمع الدولي التدخل باتخاذ إجراءات حماية بطريقة جماعية وحاسمة وفي الوقت المناسب.
- إنَّ عجز آليات القانون الدولي وبالتالي فقدان حماية المرأة السورية من الانتهاكات الفظيعة يعتبر من أسوأ ما عانت منه المرأة السورية.



- لقد أولت معظم المواثيق والعهد الدولية كاتفاقية جنيف والبروتوكولين الملحقين بها والقانون الدولي الإنساني والعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية حماية خاصة للنساء في موادها، في كافة الظروف؛ نظراً لاحتياجاتهن الخاصة، ولكن في النزاع السوري لا يكاد أحد يطبق منها أي شيء يذكر فقد بات مكاناً مثالياً لاستباحة القانون الدولي بدون أدنى مبالاة وهذا تماماً ما تريده الدول الدكتاتورية كروسيا وإيران الوصول إليه، من انهيأر شامل لمنظور القانون الدولي في أعين الشعوب، والاحتكام لقانون الغاب.

توصيات:

- على مجلس الأمن الدولي إصدار قرار ملزم خاص بالحقوق الأساسية للمرأة، يحميها بشكل قطعي من عمليات القتل العشوائي، وضد أي اعتداء على شرفها، ولا سيما ضدّ الاغتصاب، والإكراه على البغاء وأي هتك لحرمة الإناث، ويُطالب بإيصال مساعدات عاجلة للمشردات قسرياً، وإطلاق سراح المعتقلات فوراً واتخاذ فعل حقيقي تجاه كل هذا الكم المرعب من الانتهاكات بحقها، التي تهدد أمن واستقرار سوريا والمنطقة لعقود. على الجهات المانحة والمنظمات الإغاثية توفير الخدمات الطبيّة والنفسية وإعادة التأهيل وغيرها من الخدمات المتعددة القطاعات للضحايا من النساء والفتيات، وإعطائهن الأولوية وبشكل خاص النساء الحوامل وحالات الولادة والأمهات المرضعات. على أطراف النزاع تجنّب النساء ويلات الحرب عبر اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان إيقاف جميع أشكال الانتهاكات الواقعة على المرأة، وضمان وضع النساء المحرومات من حريتهن في أماكن منفصلة عن الرجال. على المقرّر الخاص المعني بالعنف ضدّ النساء وأسبابه ونتائجه تكثيف جهوده في سوريا؛ نظراً لحجم العنف الذي تتعرض له المرأة السورية، على وجه الخصوص من قبل الحكومة السورية نفسها، مقارنة بأية امرأة تحت ظلّ أية حكومة في العالم وبشكل خاص النساء في مراكز الاعتقال التابعة للنظام السوري وأجهزته الأمنية.
- على المنظمات النسوية في مختلف بلدان العالم مناصرة المرأة السورية وما تتعرض له من حجم انتهاكات قلّ نظيره على مستوى العالم، والقيام بفعاليات ومشاريع بشكل أكبر لإعادة تأهيل الناجيات من الاعتقال والتعذيب والتشريد القسري.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

